اتجاهات الاستثمارات العربية البينية للمدة ٢٠٠٠ - ٢٠٠٥

أ.م.د. عامر عبود جابر
كلية الإدارة والاقتصاد / جامعة كركوك

أ.م.د. فيصل أكرم نصوري
كلية الإدارة والاقتصاد / جامعة بغداد

م.د. عبد الرزاق حمد حسين
كلية الإدارة والاقتصاد / جامعة تكريت

اتجاهات الاستثمارات العربية البينية للمدة ٢٠٠٠ – ٢٠٠٥

الملخص:

تعاني معظم البلدان العربية من مشاكل اقتصادية متعددة تعوق عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية، ولكن الأمر الأكثر خطورة اقتصادياً هو إنها تعاني من توفر الفوائض المالية غير المستغلة بصورة جيدة، وهو ما يدفعها للخروج إلى الأسواق العالمية لعدم توفر المناخ الاستثماري الملائم في البلدان العربية.

ولذلك فان هنالك انخفاض في نسبة الاستثمار العربي البيني قياسا بالاستثمار العربي الدولي ، حيث إن الاقتصادات العربية أكثر انفتاحاً أمام الاقتصادات الغربية وبالتالي أمام استثماراتها منها أمام الاقتصادات العربية، وهذا الانخفاض في الاستثمارات البينية يعود إلى نقص وتخلف البنى التحتية الملائمة وعدم الاستقرار السياسي وغياب الثقة بالمناخ الاستثماري السائد في البلدان العربية بالإضافة إلى النقص الكبير في كفاءة الإجراءات الإدارية والمؤسسية المصاحبة للمشاريع الاستثمارية.

إن البحث يهدف إلى التعرف على مفهوم الاستثمارات البينية، مبيناً مشكلة عدم كفاية الموارد المحلية اللازمة لتمويل التنمية الاقتصادية وبالتالي لجوء البلدان العربية إلى الاستثمارات البينية، مفترضاً إن الاستثمارات البينية لا تساهم إلا في سد جزء صغير من فجوة الموارد المحلية اللازمة لتمويل عملية التنمية الاقتصادية في البلدان العربية.

Trends in inter-Arab investments for the period 2000 – 2005

Abstract:

Most of Arab countries suffering from multiple economic problems impede the process of economic and social development, but it is the most serious economically is that it suffers from the availability of surplus funds unused well, which is paid out to the world markets due to the lack of suitable investment climate in Arab countries.

Therefore there is a decline in the proportion of inter-Arab investment compared with international Arab investment, as the Arab economies more open to Western economies, and thus to its investments in front of the Arab economies, this decline in bilateral investments return to the lack and failure of appropriate infrastructure and political instability and lack of confidence in the investment climate prevailing in the Arab countries in addition to the large gap in the efficiency of administrative and institutional procedures associated with investment projects.

Hence the objective of this research is to identify the concept of bilateral investments, noting the problem of inadequate of domestic resources necessary for finance economic development and thus to resort Arab countries to bilateral investments, assuming that bilateral investments will contribute to bridging the gap of local resources necessary to finance the process of economic development in Arab countries.

المقدمة

إن التسارع في تشكيل النظام العالمي الجديد أثناء عقدي التسعينيات والألفية الجديدة، وبروز أفكار العولمة بمختلف جوانبها وتقارب المسافات بين الدول بفعل التطور العلمي والمعرفي في وسائل الاتصال، الأمر الذي غدا معه العالم بلدة صغيرة، ولم يعد للاستثمار جنسية بفعل سياسات التحرر الاقتصادي والتجارة الدولية، وبدأت البلدان النامية ومنها البلدان العربية تعمل جاهدة، نتيجة لضيق قاعدة صادراتها وتدني معدلات الادخار والاستثمار المحليين فيها وانخفاض معدلات نمو الناتج المحلي لديها ، بكل الوسائل لجذب الاستثمار الأجنبي بشكل عام والاستثمار العربي بشكل خاص عن طريق استبعاد أو تقليل القيود على حركة رؤوس الأموال ومنح حوافز سخية للمستثمرين العرب .

تواجه البلدان العربية مشاكل اقتصادية متعددة تعوق عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية، ولكن من الأمور الخطيرة اقتصادياً هو توفر الفوائض المالية غير المستغلة بصورة جيدة، وهو ما يدفعها للخروج إلى الأسواق العالمية لعدم توفر المناخ الاستثماري الملائم في البلدان العربية وتواضع المشروعات الاستثمارية، وهنا يتطلب الأمر جذب هذه الأموال إلى داخل البلدان العربية عن طريق توفير الظروف الموضوعية والذاتية للاستثمار . ، وهذا لا يتم إلا بتعزيز وتهياة المناخ الاستثماري عن طريق تحرير الاقتصاد والتوسع في عملية الخصخصة وتحسين بيئة أداء الأعمال ورفع العائدات على الاستثمارات في المنطقة، خصوصاً في دول الخليج، فكلما كان المناخ الاستثماري في البلد المضيف أفضل كلما كان اثر الاستثمارات الخارجية (ومنها العربية) على النمو الاقتصادي أسرع وأقوى.

هدف البحث

يهدف البحث إلى دراسة وتحليل حركة الاستثمارات فيما بين البلدان العربية على اعتبار إن هذه الاستثمارات هي من بين العوامل الرئيسية المهمة المؤثرة على عملية التنمية الاقتصادية في هذه البلدان وفي تدعيم عملية التكامل الاقتصادي العربي أيضاً. كما يهدف إلى التعرف على معوقات الاستثمار ومحدداته من اجل وضع الحلول والسبل والوسائل الكفيلة بتدعيمه وتعزيزه وبالتالي الارتقاء به إلى مستويات أفضل مما يجعله يساهم في تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية المطلوبة .

فرضية البحث

يقوم البحث على فرضية مفادها إن ((الاستثمارات العربية البينية لا زالت متدنية وضعيفة ودون مستويات الطموح وغير كافية لسد فجوة الموارد المالية المحلية اللازمة لتمويل عملية التنمية الاقتصادية في البلدان العربية. وان هناك إمكانيات لرفعها وجعلها في مستويات مقبولة قد تكون في مستوى الأهداف المنشودة، علما بان مثل هذه الاموال لسد هذه الفجوة متوفرة في بعض البلدان العربية)) .

مشكلة البحث

تتمثل مشكلة البحث في عدم كفاية الموارد المالية المحلية اللازمة لتمويل عملية التنمية الاقتصادية في أغلب البلدان العربية، وفي الوقت نفسه تتواجد فوائض مالية متجه الى الاسواق الدولية والبلدان الاجنبية تبحث عن مجالات استثمارية مامونة ، بالاضافة الى كونها وسيلة لتحقيق التكامل الاقتصادي العربي مما يضطرها

إلى اللجوء إلى الموارد الأجنبية لسد الفجوة في الموارد المحلية ومنها الاستثمارات العربية البينية، بالإضافة إلى كونها وسيلة لتحقيق التكامل الاقتصادي العربي.

أسلوب البحث

تحقيقاً لفرضية البحث والوصول إلى هدفه، فقد تم استخدام أسلوب التحليل الوصفي لظاهرة تدفق الاستثمارات العربية البينية.

هيكل البحث

تم تناول الموضوع من خلال خمسة محاور وهي:

المحور الأول :- مفهوم ومكانة الاستثمارات العربية البينية.

المحور الثاني :- أهمية الاستثمارات العربية البينية بالنسبة للاستثمارات الأجنبية .

المحور الثالث :- حركة الستثمارات العربية البينية .

المحور الرابع :- معوقات الاستثمارات العربية البينية.

المحور الخامس :- التوزيع القطاعي للاستثمارات العربية البينية.

الاستنتاجات والتوصيات.

المحور الأول :-مفهوم ومكانة الاستثمارات العربية البينية

يمثل هذا النوع من الاستثمار الآلية الأساسية لتحقيق التكامل الاقتصادي العربي، وتتمثل في التدفقات الفعلية لرؤوس الأموال (النفطية وغير النفطية) الخاصة والحكومية التي تجتاز الحدود ما بين البلدان العربية من أجل التوظف والمساهمة في إقامة مشاريع استثمارية داخل البلدان المضيفة، ويكون مصدر هذه الأموال مواطنون عرب أو مؤسسات استثمارية من خارج البلدان المضيفة ، وتكون هذه الاستثمارات مملوكة لشخص واحد أو مجموعة من الأشخاص أو على شكل مشروع مشترك ثنائي أو متعدد الأطراف[١].

وقد تنبهت البلدان العربية مبكراً إلى أهمية عامل الضمان في تشجيع التدفقات الاستثمارية، فأنشأت أول نظام إقليمي لتوفير الضمان للاستثمارات الخاصة فيما بينها بتأسيس المؤسسة العربية لضمان الاستثمار في نيسان (١٩٧٤) ومقرها الكويت والتي باشرت نشاطها في عام (١٩٧٥)[٢].

والغرض الأساسي من أنشاء هذه المؤسسة هو تشجيع انتقال رؤوس الأموال بين البلدان العربية عن طريق توفير الضمانات للمستثمرين العرب ضد المخاطر السياسية ، وتتمثل هذه المخاطر في المصادرة والتأميم ونزع الملكية بالإضافة إلى مدى قدرة المستثمر على تحويل استثماراته والأرباح الناجمة عنها ، وما تتعرض له أصول المستثمر العربي من أضرار نتيجة الحروب أو الاضطرابات الداخلية[٣].

إن تحقيق تدفقات استثمارية مباشرة بين البلدان العربية، على الرغم من ضآلتها تعد أنجاز مهم لتحريك رؤوس الأموال العربية للاستثمار المباشر في بلدان عربية بدلاً من الخارج، كما تمارس دوراً في تحقيق السياسات التنموية على الصعيد الاجتماعي والاقتصادي من خلال تضافر المال العربي والموارد الطبيعية المتوفرة في البلدان العربية، خصوصاً أذا وجهت هذه الاستثمارات نحو القطاعات الإنتاجية كالقطاع الصناعي والزراعي.

بالإضافة إلى مساهمتها في تكثيف التشابك الاقتصادي بين البلدان العربية نتيجة للترابطات الأمامية والخلفية التي تنتج عن قيام المشروعات الاستثمارية المشتركة، وهذا ما يدعم القاعدة الإنتاجية للبلدان العربية[٤]

.

ومن الأمور التي تحتم على البلدان العربية العمل بها من اجل تشجيع الاستثمارات العربية البينية، هي مواجهة منطقة التجارة الحرة بين الولايات المتحدة الأمريكية والكيان الصهيوني، بالإضافة إلى أزمة الغذاء التي توضح العجز العربي عن تحقيق الاكتفاء الذاتي من السلع الغذائية الضرورية ، وعوامل أخرى اقتصادية وسياسية وتقنية تدعو إلى التعاون والتكامل في المشروعات والاستثمارات العربية البينية المباشرة[٥].

المحور الثاني:- أهمية الاستثمارات العربية البينية بالنسبة للاستثمارات الأجنبية:

تلزم الإشارة في البداية إلى التعرف على أهمية الاستثمارات الأجنبية بعامه في البلدان العربية.

أن الجدول التالي رقم (١) يوضح تطور إجمالي الاستثمارات العربية وحسب البلدان المضيفة للفترة ١٩٩٥ – ٢٠٠٥.

جدول رقم (١): تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الداخل إلى البلدان العربية للمدة ١٩٩٥ – ٢٠٠٥ (مليون دولار)

البلد / السنة	١٩٩٥	١٩٩٦	١٩٩٧	١٩٩٨	١٩٩٩	٢٠٠٠	٢٠٠١	٢٠٠٢	٢٠٠٣	٢٠٠٤	٢٠٠٥
الإمارات	٣٩٩	٣٠١	٢٣٢	٢٥٨	-٩٨٥	-٥١٥	١١٨٤	١٣٠٧	٤٢٥٦	٨٣٥٩	١٢٠٠٠
مصر	٥٩٨	٦٣٦	٨٨٧	١٠٧٦	١٠٦٥	١٢٣٥	٥١٠	٦٤٧	٢٣٧	٢١٥٧	٥٣٧٩
المغرب	٣٥٥	٣٥٧	١١٨٨	٤١٧	٨٥٠	٢١٥	٢٨٢٥	٤٨١	٢٤٢٩	١٠٧٠	٢٩٣٣
السعودية	-١٨٧٧	-١١٢٩	٣٠٤٤	٤٢٨٩	-٧٨٠	-١٨٨٤	٢٠	٤٥٣	٧٧٨	١٩٤٢	٤٦٢٨
لبنان	٣٥	٨٠	١٥٠	٢٠٠	٢٥٠	٢٩٨	٢٤٩	٢٥٧	٢٨٦٠	١٨٩٩	٢٥٧٣
السودان	-	-	٩٨	٣٧١	٣٧١	٣٩٢	٥٧٤	٧١٣	١٣٤٩	١٥١١	٢٣٠٥
الجزائر	٢٥	٢٧٠	٢٦٠	٥٠١	٥٠٧	٤٣٨	١١٩٦	١٠٦٥	٦٣٤	٨٨٢	١٠٨١
البحرين	٤٣١	٢٠٤٨	٣٢٩	١٨٠	٤٥٤	٣٦٤	٨١	٢١٧	٥١٧	٨٦٥	١٠٤٩
تونس	٣٧٨	٣٥١	٣٦٥	٦٦٨	٣٦٨	٧٧٩	٤٨٦	٨٢١	٥٨٤	٦٣٩	٧٨٢
قطر	٩٤	٣٣٩	٤١٨	٣٤٧	١١٣	٢٥٢	٢٩٦	٦٢٤	٦٢٥	١١٩٩	١٤٦٩
الأردن	١٣	١٦	٣٦١	٣١٠	١٥٨	٧٨٧	١٠٠	٦٤	٤٣٦	٦٥١	١٥٣٢
سوريا	١٠٠	٨٩	٨٠	٨٢	٢٦٣	٢٧٠	١١٠	١٠٣٠	١٨٠	٢٧٥	٥٠٠
سلطنة عمان	٢٩	٦٠	٦٥	١٠١	٣٩	١٦	٨٣	٢٦	٤٨٩	٢٠٠	٧١٥
موريتانيا	٧	٤	١	-	١	٤٠	٩٢	١١٨	٢١٤	٥	١١٥
الكويت	٧	٣٤٧	٢٠	٥٩	٧٢	١٦	-١٤٧	٧	-٦٧	٢٤	٢٥٠
فلسطين	-	٤	٧	٢١٨	١٨٩	٦٢	٢٠	-٥	-	-٣	-
العراق	٢	١	١	٧	-٧	-٣	-٦	-٢	-	٩٠	٣٠٠
جيبوتي	٣	٣	٢	٣	٤	٣	٣	٤	١٤	٣٩	٢٣
الصومال	١	١	١	-	-١	-	-	-	-١	٢١	٢٤
ليبيا	-١٠٧	-١٣٦	-٨٢	-١٢٨	-١٢٨	-١٤٢	-١٠١	١٤٥	١٤٢	-٣٦٤	٢٦١
اليمن	-٢١٨	-٦٠	-١٣٩	-٢١٩	-٢٠٨	٦	١٣٦	١٠٢	٦	١٤٤	-٢٦٦
المجموع	٢٥٥	٣٥٨٢	٧٢٨٨	٨٧٤٠	٢٤٩٥	٢٦٢٩	٧٧١١	٨٠٧٤	١٥٦٨٢	٢١٦٠٥	٣٧٦٥٠

تم إعداد الجدول بالاعتماد على :-

- UNCTAD (world investment Report 2006 : FDI From Developing and Transition Economies : Implication for Development) U.N, New York and Geneva ,2006 , PP299-301 .

- UNCTAD (world investment Report 2005 : Transition corporations and the Internationalization of R&D) , New York and Geneva , 2005,PP303-306.

- UNCTAD (world investment Report 2004 : The shift Towards Services) UN, New York & Geneva ,2004 , PP367-371.

- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار (نشرة ضمان الاستثمار) نشرة فصلية تصدر عن مؤسسة العربية لضمان الاستثمار ، السنة الرابعة والعشرون ، العدد الفصلي الرابع ، الصفاة ، الكويت ٢٠٠٦ ص١١ .

يتضح من الجدول إن الاستثمار الأجنبي المباشر الداخل أتسم بالتذبذب طيلة المدة (١٩٩٥- ٢٠٠٥)، فقد تصدرت مصر قائمة البلدان المضيفة للعام (١٩٩٥) بحوالي (٥٩٨) مليون دولار تليها البحرين بحوالي (٤٣١) مليون دولار، واستمرت التدفقات الاستثمارية بالصعود تارة والهبوط تارة أخرى في جميع البلدان العربية أثناء عامي (١٩٩٦) (١٩٩٧) وفي عام (١٩٩٨) تصدرت السعودية قائمة البلدان المضيفة للاستثمار الأجنبي المباشر بنحو (٤٢٨٩) مليون دولار، تلتها مصر بنحو (١٠٧٦) مليون دولار ويلاحظ أن السعودية ومصر دائما يظهران سوية كمتلقيين رئيسيين للاستثمار الأجنبي المباشر من بين البلدان العربية بسبب الحجم الكبير لسوقهما وكذلك الشفافية والاستقرار السياسي والاقتصادي وتوفر الهياكل الارتكازية الجيدة، وهذه الحوافز أكثر أهمية من الحوافز الضريبية في اجتذاب الاستثمار الأجنبي المباشر خصوصا في مصر ، التي تركزت الاستثمارات فيها في قطاع السياحة والكيمياويات والتشييد والهندسة والغذاء والمعادن والمنسوجات[٦].

وفي عام (٢٠٠٠) تصدرت مصر البلدان العربية المضيفة للاستثمار الأجنبي الداخل بحوالي (١٢٣٥) مليون دولار ، تلتها الأردن بحوالي (٧٨٧) مليون دولار، ويعود ارتفاع الاستثمار الأجنبي في الأردن إلى التحرر في السياسات الاقتصادية وتقلص العوائق الإدارية أمام الاستثمار الأجنبي وتقديم الحوافز والإطار القانوني الذي يحمي هذا الاستثمار[٧].

واستمرت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الداخل إلى البلدان العربية بالتزايد أثناء السنوات اللاحقة، لتبلغ أعلى مستوياتها في عام (٢٠٠٥) ، بارتفاعها (١٨) بلد ، حيث تصدرت الإمارات قائمة البلدان المضيفة بحوالي (١٢٠٠٠) مليون دولار مقارنة مع (٨٣٥٩) مليون دولار في عام (٢٠٠٤) وترجع هذه الزيادة إلى الخطوات التي اتخذتها الحكومة الامارتية لاجتذاب الاستثمار الأجنبي المباشر ، ومنها التطبيق الصارم لقوانين الملكية الفكرية، وافتتاح مدينة دبي للانترنت وهي خطوة لجعل الإمارات مركز إقليمي لتكنولوجيا المعلومات، وتظهر أهمية هذا المشروع في شروطه المتساهلة ومنها جعل عقود إيجار الأراضي القابلة للتجديد، وقد نجحت مدينة دبي للانترنت في جذب الشركات الرئيسة متعددة الجنسية، ومن بينها مايكروسوفت وهولت – باكردت وماستر كارد، وقد أعلنت جميعها نيتها نقر مراكزها الأساسية إلى دبي وما لهذا الأمر من دور في جذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة[٨].

وحلت مصر ثانيا بإجمالي استثمارات بلغت (٥٣٧٩) مليون دولار مقارنة مع (٢١٥٧) مليون دولار في عام (٢٠٠٤) تلتها السعودية بنحو (٤٦٢٨) مليون دولار مقارنة مع (١٩٤٢) مليون دولار في العام (٢٠٠٤)، وتعود هذه الزيادة في الاستثمارات الأجنبية المباشرة الموجهة إلى السعودية إلى الإصلاحات التي قامت بها الحكومة ومنها إصدار قانون للاستثمار في عام (٢٠٠٠) يلغي الحظر المفروض على ملكية الأجانب ، وعدم

تحديد ملكيتهم للمؤسسات العامة بنسبة (٤٩%) وبذلك صار المستثمر الأجنبي على قدم المساواة مع المستثمر المحلي[٩].

وتراجعت تدفقات الاستثمار الأجنبي في عام (٢٠٠٥) في بلدان عربيان اليمن وجيبوتي، حيث بلغت قيم سالبة في اليمن (٢٦٦) مليون دولار مقارنة مع قيمة موجبة (١٤٤) مليون دولار في عام (٢٠٠٤) ، وفي جيبوتي انخفضت من (٣٩) مليون دولار في عام (٢٠٠٤) إلى (٢٣) مليون دولار في عام (٢٠٠٥).

ولمعرفة أهمية الاستثمارات العربية الداخلة بالنسبة إلى حجم الاستثمارات الأجنبية الداخلة نعرض الجدول التالي :-

جدول رقم (٢) : إجمالي مساهمة البلدان العربية في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد عالمياً للمدة ١٩٩٥-٢٠٠٥ (بملايين الدولارات والنسب المئوية)

٢٠٠٤	٢٠٠٣	٢٠٠٢	٢٠٠١	٢٠٠٠	١٩٩٩	١٩٩٨	١٩٩٧	١٩٩٦	١٩٩٥	نة
٧٥٥	٥٥٧٨٦٩	٧١٦١٢٨	٨١٧٥٧٤	١٣٨٧٩٥٣	١٠٨٦٧٥٠	٦٩٠٩٠٥	٤٨١٩١١	٣٨٦١٠٠	٣٣١١٠٠	
٠٣٢	١٧٥١٣٨	١٥٥٥٢٨	٢١٩٧٢١	٢٥٢٤٥٩	٢٣١٨٨٠	١٩٤٠٥٥	١٩٣٢٢٤	١٥٢٧٠٠	١١٣٣٠٠	
٦٠٥	١٥٦٨٢	٨٠٧٤	٧٧١١	٢٦٢٩	٢٤٩٥	٨٧٤٠	٧٢٨٨	٣٥٨٢	٢٥٥	
					النسبة المئوية					
٧.٨٦	٨.٩٥	٥.١٩	٣.٥١	١.٠٤	١.٠٨	٤.٥٠	٣.٧٧	٢.٣٥	٠.٢٣	مية
٣.٠٤	٢.٨١	١.١٣	٠.٩٤	٠.١٩	٠.٢٣	١.٢٧	١.٥١	٠.٩٣	٠.٠٨	

- تم إعداد الجدول بالاعتماد على :-

- UNCTAD (world Investment Report 2006 : FDI Developing and Transition Economies : Implications for Development) U.N. New York and Geneva , 2006 , pp299 -301 .

eport 2005 : Transitional corporations and the Internationalization of R&D) U.N. New York and Geneva , 2005 , pp 303-306 .

- UNCTAD (world Investment Report 2004: The Shift Towards services) U.N. New York and Geneva , 2004 , pp367-371 .

- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار (نشرة ضمان الاستثمار) نشرة فصلية تصدر عن المؤسسة العربية لضمان الاستثمار ، السنة الرابع والعشرون ، العدد الفصلي الرابع ، الصفاة ، الكويت ٢٠٠٦ ص١٢ .

نلاحظ بصورة عامة من الجدول رقم (٢) اتجاها تصاعديا في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، غير انه يتميز بتذبذبات حادة في معدلات النمو ، فيلاحظ انخفاض مساهمة البلدان العربية في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الداخلة في عام (١٩٩٥) لتبلغ (٠.٢٣%) بالنسبة للبلدان النامية (٠.٠٨%) بالنسبة للعالم.

وارتفعت مساهمتها بالنسبة للبلدان النامية في عام (١٩٩٦) لتبلغ (٢.٣٥%) وذلك على اثر إتباع بعض البلدان العربية سياسات اقتصادية مفتوحة. واستمرت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الداخلة بالتزايد أثناء عام (١٩٩٧) لتبلغ مستوى مرتفع في عام (١٩٩٨) ما يقارب (٨٧٤٠) مليون دولار وهو ما يمثل (٤.٥٠%) بالنسبة للبلدان النامية و(١.٢٧%) بالنسبة للعالم، والزيادة الحاصلة هنا نتيجة للجهود المتسارعة في البلدان العربية لاجتذاب الاستثمار الأجنبي عن طريق إزالة العقبات والقيود التي تواجه المستثمرين الأجانب، كالقوانين وشروط الملكية والإجراءات المتعلقة بالاستثمار عن طريق تقديم الحوافز والإعفاءات الضريبية وإقامة مناطق تجارية صناعية حرة، وإعطاء المستثمرين الأجانب ضمانات بعدم المصادرة أو تعرض لاستثماراتهم وتخفيف وإزالة القيود على حركة رأس المال وتنشيط الأسواق المالية في البلدان العربية[١٠].

ولكن هذه الإجراءات لم تكن كافية لاستمرار تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر بوتائر ثابتة إلى البلدان العربية فقد عاد للانخفاض في عام (١٩٩٩) ليبلغ (٢٤٩٥) مليون دولار وهو ما يمثل (١.٠٨%) بالنسبة للبلدان النامية و(٠.٢٣%) بالنسبة للعالم.

واستمرت الاستثمارات الأجنبية الوافدة بالارتفاع في عام (٢٠٠٠)، وفي عام (٢٠٠١) ارتفعت لتبلغ (٧٧١١) مليون دولار وهو ما يمثل (٣.٥١%) بالنسبة للبلدان النامية وحوالي (٠.٩٤%) بالنسبة للعالم، وكان لسياسات بعض البلدان العربية في تعزيز جهودها الترويجية وتنفيذ برامج الإصلاح الاقتصادي للتخلص من حالة اللاتوازن الداخلي والخارجي وتطبيق سياسات كلية مستقرة، دور كبير في زيادة التدفقات الاستثمارية[١١].

واستمرت بعد ذلك تدفقات الاستثمار الأجنبي الداخل إلى البلدان العربية بالتزايد أثناء السنوات الثلاث التالية، وتشير بعض الدلائل إلى أن هناك أموال عربية مهاجرة أعيدت إلى المنطقة بعد أحداث (١١ أيلول ٢٠٠١) في الولايات المتحدة، خصوصاً بعد التدابير المختلفة التي اتخذتها السلطات الأمريكية تجاه الاستثمارات العربية وتخوف المستثمرين العرب من مصادرة أموالهم، واخذ هذا التدفق يسترعي

اهتمام المستثمرين وصانعي السياسات في العالم، وهذا قد يكون عامل إضافي لزيادة التدفقات الداخلة إلى البلدان العربية[١٢].

حيث بلغت (٢١٦٠٥) مليون دولار في عام (٢٠٠٤) وبنسبة مساهمة بلغت (٧.٨٦%) بالنسبة للبلدان النامية و(٣.٠٤%) بالنسبة للعالم، وبلغت في عام (٢٠٠٥) حوالي (٣٧٦٥٠) مليون دولار وهو أعلى مستوى يتم رصده لتدفق الاستثمارات الأجنبية الداخلة إلى البلدان العربية وهو ما يمثل (١١.٢٦%) من التدفقات المتجهة إلى مجموعة البلدان النامية وما نسبته (٤.١١%) من إجمالي التدفقات على مستوى العالم.

ويرجع هذا الارتفاع الكبير في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الداخل إلى البلدان العربية إلى زيادة فرص الاستثمارات في الوطن العربي نتيجة لتزايد العوائد النفطية مع الارتفاع غير المسبوق في أسعار النفط الخام، وافتتاح قطاعات جديدة للاستثمار خصوصاً قطاع الخدمات مثل خدمات الاتصالات والنقل وتوليد الطاقة وقطاعي النفط والغاز وازدياد المشاريع الصناعية والسياحية والعقارية بالإضافة إلى مشاريع البنى التحتية والاستمرار في برامج الخصخصة ، وتوفر قواعد البيانات وتحديث الأنظمة الاستثمارية في بعض البلدان العربية وتعزيز جهود الترويج والشفافية[١٣].

المحور الثالث:- حركة الاستثمارات العربية البينية

يمكن التأكيد هنا أنه وعلى الرغم من المزايا التي تحققها الاستثمارات البينية للبلدان العربية والجهود المبذولة والنجاحات النسبية المتحققة على صعيد تحسين البيئة الاستثمارية أو على صعيد تشجيع انسياب الاستثمارات البينية العربية، إلا انه يلاحظ وجود عدد من المعوقات أمام الاستثمارات البينية يمكن تلخيصها في النقاط الآتية :-

١- تعاني العديد من البلدان العربية من نقص وتخلف البنى التحتية الملائمة ، من خدمات الطرق والنقل والمواصلات والاتصالات السلكية واللاسلكية وأسطول النقل البحري والجوي وغيرها، إذ إن توفر هذه البنى التحتية تساعد المستثمر الأجنبي والعربي على أقامة مشروعات تستند على أسس ومرتكزات اقتصادية سليمة وبالتالي زيادة فرص نجاح المشاريع الاستثمارية واستمرارها[١٤].

٢- النقص الكبير في كفاءة الإجراءات الإدارية والمؤسسية المصاحبة للمشاريع الاستثمارية، بالإضافة إلى القيود المفروضة على التملك في بعض البلدان العربية وعلى دخول القطاع الخاص إلى أنشطة استثمارية معينة[١٥] .

٣- عدم توفر العمالة الماهرة الفنية اللازمة لعدد من المشاريع الاستثمارية ، وعدم استقرار أسعار الصرف في بعض البلدان العربية والقيود المفروضة عليها في بلدان أخرى بالإضافة إلى عدم الاستقرار الاقتصادي(١٦).

٤- عدم الاستقرار السياسي في بعض البلدان العربية وعدم وجود آليات كافية لتسوية وحل المنازعات، واستمرار بعض البلدان العربية في فرض قيود على تحويل وانتقال الأرباح ورؤوس الأموال مما يخلق شعوراً بعدم الاطمئنان لدى المستثمرين(١٧).

٥- النقص في الشفافية المرتبطة بالأحكام والقوانين والإجراءات في بعض البلدان العربية ، بالإضافة إلى عدم توفر أسواق مالية وبورصات في أغلب البلدان العربية باستثناء بلدان الخليج العربي وبعض البلدان الأخرى وتأتي أهمية توفر مثل هذه الأسواق والبورصات في كونها تؤدي وظيفة التوسط المالي في الأجلين المتوسط والطويل بين السيولة النقدية والاحتياجات التمويلية اللازمة للمشاريع الاستثمارية(١٨).

٦- غياب الثقة بالمناخ الاستثماري السائد في البلدان العربية وهذا ما تسبب في هروب رؤوس الأموال العربية إلى الخارج وتفضيلها للاستثمار هناك، واقتصار الاستثمارات العربية البينية على بعض الاستثمارات الشكلية والوقتية التي ليس لها تأثير كبير في التقدم والتطور الاقتصادي العربي.

٧- اضافة الى عدم وجود قوانين وتشريعات واضحة تشجع المستثمرن على القدوم والاستثمار في الطن العربي .

المحور الرابع :- معوقات الاستثمارات العربية البينية

للتعرف على المزيد عن اتجاهات الاستثمارات العربية البينية، سيتم تناول الجوانب الآتية :-

أ- **البلدان العربية المصدرة للاستثمار** :- تسيطر البلدان العربية النفطية وبالأخص الخليجية على الجانب الأكبر من الاستثمارات العربية البينية المصدرة، وهذا ما يوضحه الجدول (٣).

البلدان	الكويت	السعودية	الامارات	ليبيا	العراق	قطر	البحرين	عمان	الجزائر	مصر	تونس	المغرب	موريتانيا
النسبة المئوية	٤٤	٢٣	١٠	٧	٢	١	١	١	٠.٧	٠	١	١	٠.٥

للعام ٢٠٠٠ (بالنسب المئوية)

(٢٠) الصفاة ، الكويت ، ٢٠٠٠ ، ص ٤٤

البلدان / المصدر	الأرد	الإمـارا	تونس	الجزائر	السعود	السودا	سوريا	قطر	لبنان	ليبيا	مصر	المغرب
الأردن	-	–	٢.٣	–	–	٢٧.٨	–	٤.٢	–	–	٦	–
الإمـارا	14.6	–	٢٠.١	١٠.١	٤٠.٣	٣١.١	١٦.٦	٢٩	٢١	٣٩.٦	١٣.٢	٣.٢
السعود	28.9	٤٧.٤	٣٣.١	١١.٣	–	٩.٩	٤٠.٧	٢٢	٣٩	٢٧.١	٢٨.٧	٤٠.٧
سوريا	-	–	–	–	–	٣.٣	–	–	٤.٧	–	٢.٨	–
العراق	29.5	–	–	–	–	–	–	–	–	٣٠.١	–	–
قطر	9.1	٢٠.١	–	١٨.٢	٢١.٢	٢٦.١	٣.٩	–	٤.٢	–	٩.١	٩.٩
الكويت	6.7	٣٢.٥	١٨.٨	–	٣٨.٥	–	٢٨.٨	٤٣	٣٠	–	٤٠.٢	٤٦.٢
لبنان	8.4	–	–	٧.٤	–	–	١٠	–	–	–	–	–
ليبيا	-	–	٢٥.٧	53	–	–	–	–	–	–	–	–
مصر	2.8	–	–	–	–	١.٨	–	–	–	٣.٢	–	–
الإجمالا	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠

نلاحظ من الجدول (٣) تصدر ليبيا قائمة البلدان العربية المصدرة للاستثمارات البينية، حيث تشكل استثماراتها الداخلة إلى الجزائر نسبة (٥٣%) ثم تلتها السعودية والكويت بحوالي (٤٧.٤%) و(٤٦.٢%) في كل من الإمارات والمغرب على التوالي، وجاءت السعودية ثانياً في نسبة الاستثمارات المصدرة إلى المغرب بحوالي (٤٠.٧%)، كما سجلت الكويت نسبة مرتفعة في الاستثمارات المصدرة إلى كل من السعودية وسوريا ومصر والإمارات عندما بلغت (٣٨.٥%) و(٢٨.٨%) و(٤٠.٢%) و (٣٢.٥%) على التوالي.

وفي عام (٢٠٠٥) تغيرت خريطة الاستثمارات العربية البينية المصدرة مقارنة مع عام (٢٠٠٠) وهذا ما يوضحه الجدول (٤).

البلدان المصدرة	البلدان المضيفة للاستثمار										
	الأردن	تونس	الجزائر	السعود	السودا	سوريا	لبنان	ليبيا	مصر	المغرب	اليمن
الأردن	–	–	٤ ٦	٠ ٣٣	٣ ٢	١ ٤٤	٣	١ ٤٣٨	٢ ١٧٧	–	٠ ٦٨
الإمارات	–	٣	٢ ١٩	٩٦ ٤	١٩ ٧	٣٥ ٩	١٥ ٠	٤٤ ٦٤٩	٥ ٩٢٥	٥١ ٩	–
البحرين	–	–	١ ٠٧	١ ٥٢	–	–	–	١ ١٩٨	١٦ ٥٦٦	٠ ٠٠	–
تونس	–	١١	١ ٢٧	٠ ٠٣	٠ ٣٠	–	–	١١ ٣٨٢	٠ ٤٨٤	٠ ٢٩	–
الجزائر	٠ ٠	٢ ٧	–	–	–	–	–	٣٩ ٩٩٦	–	٠ ٠٠	–
السعودية	٣ ٩	١٨ ٩	٤ ٩٥	–	٢٨ ٩	٤ ١٦	٢١ ٩	–	٢٦ ٧٢٣	١٨ ٨	٩٦ ٩
السودان	٠ ٠	–	–	٥	–	–	–	–	–	–	–
سوريا	١ ١	٠ ١٥	٠ ٠٦	٠ ٣٣	١٥ ٨	–	٣ ٠٣	–	٣ ٠٢٣	٠ ٢٤	٠ ٣٤
العراق	٢١	٠ ١٥	–	٠ ٠٠٧	١ ٥	٠ ٠٦	–	–	٠ ٩٦٧	١ ٠١	٠ ٢٤
عمان	–	–	–	–	٠ ٥٦	–	–	–	٠ ٦٠٥	–	–
فلسطين	١١	–	–	١ ٢٨	٠ ١٤	٠ ٠٧	–	٠ ٦١٨	١ ٤٥١	–	٠ ٤٩
قطر	٠ ٠	–	٢ ٩٩	٠ ٠٠٣	٠ ٦٤	–	٢٥ ٠	–	٢ ٦٦٠	١٥ ٠	–
الكويت	٦ ٣	٢٦ ٩	٤ ٠ ٣	٠ ٠٩	٣ ٣٣	٢ ٠ ٥	٣١ ٩	–	٣١ ٦٨١	٣ ٨٤	٠ ٢٤
لبنان	١ ٨	–	١	٠ ٣٣٩	١٣ ٨	–	–	–	٤ ٤٧٤	٠ ٠٩	٠ ٨٣
ليبيا	–	٠ ٥	١ ١٨	–	–	–	–	–	١ ٩٣٥	٧ ٩٨	–
مصر	٥٣	١٢ ٢	٤ ٠ ٢	٠ ٦١١	٧	٠ ٣١	–	٠ ٧١٩	–	٠ ٥٧	٠ ٢٤
المغرب	–	٢٤ ٥	–	٠ ٠٠٧	–	–	–	–	٠ ١٢٠	–	–
اليمن	–	–	–	٠ ١٧	٣ ٧٥	–	–	–	١ ٢٠٩	–	–
الإجمالي	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠

- تم استخراج النسب بالاعتماد على :
- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار (تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية ٢٠٠٥) الصفاة ، الكويت ،

نلاحظ من الجدول (٤) إن السعودية تصدرت الاستثمارات العربية البينية المصدرة، حيث تشكل استثماراتها الداخلة إلى اليمن وسوريا نسباً بلغت (٩٦.٩١%) و (٤١.٦١%) على التوالي، تلتها الإمارات

التي سجلت استثماراتها البينية المصدرة ارتفاعاً عندما بلغت (٩٦.٤ %) و(٥١.٩٤%) إلى كل من السعودية والمغرب على التوالي، كما سجلت الكويت نسبة مرتفعة في الاستثمارات المصدرة إلى كل من الجزائر ولبنان عندما بلغت (٤٠.٣%) و(٣١.٩٩%) على التوالي.

ب- البلدان العربية المضيفة للاستثمار :- بلغ أجمالي الاستثمارات العربية البينية في المشاريع التي تم الترخيص لها أثناء عام (٢٠٠١) لثلاثة عشر بلد عربي توفرت عنها البيانات حوالي (٢٤٤٧) مليون دولار مقابل (١٨١٧.٤) مليون دولار في عام (٢٠٠٠) في حين بلغت في عام (٢٠٠٥) حوالي (٣٨٠٠٦.٨) مليون دولار، وهذا ما يوضحه الجدول (٥).

٢٠٠٥	النسبة	٢٠٠٥، الكويت، ٢٠٠٥، الصفاة، ...																		
		٠.٨	١	١	٠.٥	٠.٧	٧٥.٨	٦.٢	٤.٤	١	٠	١	٤.٧	١.٣	٢.٢	٤	٠.٥	١٠٠

السنة / البلد	٢٠٠٠		٢٠٠١		٢٠٠٢		٢٠٠٣		٢٠٠٤	
	القيمة	النسبة	القيمة	النسبة	القيمة	النسبة	القيمة	النسبة	القيمة	النسبة%
الاردن	٢٦.٢	١.٤٤	٢٧.٦	١.١٣	٢١	٠.٧٢	١٢.٤	٠.٣٣	٢٧	٠.٥
الامارات	١٩٦	١٠.٧	٢١٥	٨.٧٩	٢١٧٠	٧.٤٧	٦٥٠٠	١٧.٤	٥٢٥	٨.٨
البحرين	–	–	–	–	١٥٩٠	٥.٤٨	١٩١٠	٥.١٥	٢٧٤.٢	٤.٦
تونس	٤٩.١	٢.٧٠	٥٦.٤	٢.٣٠	٧٥	٢.٥٧	٣٩.٣	١.٠٦	١٠٧.٣	١.٨
الجزائر	٣٤٧٠	١٩.٠	٣٥٠	١٤.٣٠	٥٤.٦	١.٨٧	٦٥.٤	١.٧٦	٢٦٣.٣	٤.٤
السعودية	٧٦٠٨	٤.٢٣	٧٢١٠	٢٩.٤٧	٧١٦٠	٢٤.٦	٥٦٢٠	١٥.١	٩٥٨	١٦.١
السودان	٤١٤٠	٢٢.٨	٥٥٤٠	٢٢.٦٧	٥٦٧٠	١٩.٤	٣٩١	١٠.٥	٦٥٧	١١
سوريا	٨٠٧	٠.٤٨	٤٣.٥	١.٧٨	٤٦.٥	١.٦٠	٤١.٧	١.١٢	٤٢٧.٢	٧.٢
عمان	–	–	–	–	–	–	–	–	٦٢.٦	١.١
فلسطين	–	–	–	–	–	–	–	–	٠.٣	٠
قطر	٦١٠٨	٣.٤٠	٦٥.٥	٢.٦٨	٦٨.٥	٢.٣٥	١٠	٠.٢٧	–	–
لبنان	٣٥٠	١٩.٢	٢٢٥	٩.١٩	٦٥٠	٢٢.٣	٨٥٠	٢٢.٨	١٠٥٠	١٧.٦
ليبيا	٨٠٤	٤.٤٣	٨٥	٣.٤٧	٨٢.٧	٢.٨٤	٠.١	٠	٢٣.٦	٠.٤
مصر	١١٣	٦.٢٢	٨٨.٢	٣.٦٠	١٠٠٠	٣.٤٥	١١٠٠	٢.٩٦	٤١٨	٧
المغرب	٢٤٠٨	١.٣٧	٨٠٦	٠.٣٥	١٢٠٨	٠.٤٤	٦٧٢٠	١٨.٠	١١٠٥.٤	١٨.٦
اليمن	٦٨.٥	٣.٧٧	٦.٥	٠.٢٧	١٣٩٠	٤.٧٩	١٢٦٠	٣.٤٠	٥٨.٨	١
الاحمالي	١٨١٧	١٠٠	٢٤٤٧	١٠٠	٢٩١٢	١٠٠	٣٧٢٢	١٠٠	٥٩٥٧.٧	١٠٠

نلاحظ من الجدول (٥)، إن السعودية تصدرت قائمة البلدان العربية المضيفة للاستثمارات العربية بحوالي (٧٢١.٢) مليون دولار بما نسبته (٢٩.٤٧%) من إجمالي الاستثمارات العربية البينية أثناء عام (٢٠٠١) مقارنة مع (٧٦.٨) مليون دولار وهو ما نسبته (٤.٢٣%) في عام (٢٠٠٠).

وترجع هذه الزيادة الكبيرة إلى العمل بقانون تشجيع الاستثمار الأجنبي الذي نص على تخفيض الضرائب ومنح المستثمرين حقوق ملكية العقارات والاستفادة من التسهيلات المصرفية، كما أنشأت الهيئة العامة للاستثمار لتقوم بالإشراف على الاستثمارات وتقديم التسهيلات اللازمة[١٩]. تلتها السودان باستثمارات بلغت (٥٥٤.٩) مليون دولار (٢٢.٦٧%) والجزائر بحوالي (٣٥٠) مليون دولار (١٤.٣%) ولبنان بحوالي (٢٢٥) مليون دولار (٩.١٩%) والإمارات بحوالي (٢١٥) مليون دولار (٨.٧٩%) ومصر بحوالي (٨٨.٢) مليون دولار (٣.٦%) ، وقد استحوذت هذه البلدان الستة على حوالي (٨٨.١%) من إجمالي التدفقات الاستثمارية البينية المسجلة لعام (٢٠٠١).

واستمرت السعودية بتصدر البلدان العربية المضيفة للاستثمارات البينية طيلة المدة (٢٠٠١ – ٢٠٠٥) باستثناء عام (٢٠٠٣) حيث تصدرت الإمارات بحوالي (٦٥٠.٢) مليون دولار وهو ما يمثل(١٧.٤٧%) من إجمالي الاستثمارات البينية.

وفي عام (٢٠٠٥) بلغ إجمالي الاستثمارات العربية البينية الخاصة في المشاريع التي تم الترخيص لها لاثني عشر بلداً عربياً حوالي (٣٨٠٠٦.٨) مليون دولار مقابل (٥٩٥٧.٧) مليون دولار في عام (٢٠٠٤) وترجع هذه الزيادة إلى الطفرة الكبيرة التي شهدتها الاستثمارات البينية في السعودية، حيث سجلت (٢٨٧٩٧) مليون دولار بما نسبته (٧٥.٨%) من إجمالي الاستثمارات العربية البينية عام (٢٠٠٥) مقارنة مع (٩٥٨) مليون دولار وهو ما نسبته (١٦.١%) في عام (٢٠٠٤) ، ثم تلتها السودان بحوالي (٢٣٤١) مليون دولار وبنسبة (٦.٢%) من الإجمالي، ولبنان بحوالي (١٧٧٩.٨) مليون دولار وبنسبة (٤.٧%) وسوريا بحوالي (١٦٧٢.٦) مليون دولار وبنسبة (٤.٤%) والمغرب بحوالي (١١٢١.٤) مليون دولار وبنسبة (٣%) ومصر بحوالي (٨٢٧) مليون دولار وبنسبة (٢.٢%) وقد استأثرت هذه البلدان الستة بنسبة (٩٦.٣%) من إجمالي تدفقات الاستثمارات العربية البينية، وبمقارنة الاستثمارات العربية البينية في عام(٢٠٠٥) مع عام (٢٠٠٤) نلاحظ أنها سجلت زيادة في أحد عشر بلداً عربياً (السعودية، السودان، سوريا ، لبنان، ليبيا، مصر، الأردن، اليمن، تونس، المغرب وفلسطين) فيما شهدت الجزائر وحدها تراجعاً في الاستثمارات البينية.

المحور الخامس :- التوزيع القطاعي للاستثمارات العربية البينية

تشكل القطاعات العقارية والتجارية والمالية والخدمات السياحية والنقل الجاذب الرئيس للاستثمارات العربية البينية ، فيما تنخفض الاستثمارات الموجهة إلى القطاع الصناعي والزراعي، والسبب هو رغبة المستثمرين العرب في الحصول على الأرباح السريعة، حيث تتردد رؤوس الأموال العربية في الدخول بمشاريع صناعية أو زراعية خوفاً من المخاطر، أو أنها تحتاج إلى استثمارات كبيرة ومدة طويلة من الزمن قبل أن تدر الأرباح، كما يتطلب البعض منها مستوى تكنولوجي مرتفع لا يستطيع القطاع الخاص العربي توفيره دون مشاركة الشركات متعددة الجنسية[٢٠].

والجدول (٦) يوضح التوزيع القطاعي للاستثمار العربية البينية :-

جدول (٦)

التوزيع القطاعي للاستثمارات العربية البينية الخاصة والمرخص لها وفق البلد المضيف للسنوات ٢٠٠٣، ٢٠٠٠، ٢٠٠٥ (بالنسب المئوية)

القطاع / البلد	٢٠٠٠			٢٠٠٣				٢٠٠٥			
	الصناع	الزراعة	الخـدما	الصناعة	الزراعة	الخـدما	أخرى	الصناع	الزراعة	الخدمات	أخرى
الأردن	٣٧.٦	٢.٧	٥٩.٧	٨٦	–	١٤	–	٤٣.٩	٠.٥٦	٥٥.٥٣	–
الامارات	٢١.١	–	٧٨.٩	٢١.٠٧	–	١٦.٧	٦٢.٢	–	–	–	–
البحرين	–	–	–	–	–	٩٧.٣	٢.٦١	–	–	–	–
تونس	٨.٢	٥.١	٨٦.٧	–	–	–	–	٢٢.٣	–	٧٥.٤٥	٢.٢
الجزائر	٦٢	١٥.٩	٢٢.١	٥١.٦	–	٤٨.٤	–	١٣.٨	–	٨٢.٣٨	٣.٧٨
السعودية	٧٧.١	–	٢٢.٩	٦٩.٢٢	–	٣٠.٧	–	–	–	٩٢.٦	٧.٤
السودان	٧٠.٤	٢٠.١	٩.٥	٣.٨	٧٩.٥	١٦.٧	–	١٩.٣	٠.٣٤	–	٨٠.٣٥
سوريا	٤٩	١.٦	٤٩.٤	٩٨.٣	١.٧	–	–	٤٣.١	–	٥٥.٧٦	١.١١
قطر	٩.٩	–	٩٠.١	١٠٠	–	–	–	–	–	–	–
لبنان	٢٢.٨	١٤.٨	٦٢.٤	١٣	٧	٨٠	–	٠.٧٣	–	٤٣.٠٨	٥٦.١٩
ليبيا	–	–	–	–	–	–	١٠٠	٤٧.٧	–	١٠.٩٤	٤١.٣٦
مصر	٢٩.٩	١٧.٧	٥٢.٤	٣٣.٧	٢.٩	١٤.٣	٤٩.١	٣٧.١	٤	٣٧.١٢	٢١.٧٦
المغرب	١٧.٨	–	٨٢.٢	٠.٣٢	–	٩٩.٦	–	١٤.٢	٠.١٠	٨٤.٩٧	٠.٦٨
اليمن	٤٨.٩	١٩.٦	٣١.٥	٩٧.٠٧	٠.٢٣	٢.٧	–	٩٨.٠	–	١.٩٧	–
عمان	٢٦.٧	–	٧٣.٣	–	–	–	–	–	–	–	–
فلسطين	–	–	–	–	–	–	–	–	–	١٠٠	–

- تم إعداد الجدول من قبل الباحث بالاعتماد على :-

- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار (تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية ٢٠٠٥) الصفاة ، الكويت،٢٠٠٥ ، ص١١٥ .

نلاحظ من الجدول (٦) تركز الاستثمارات العربية البينية في قطاع الخدمات طيلة مدة الدراسة ، فقد أستحوذ قطاع الخدمات القطري على نسبة (٩٠.١%) من أجمالي الاستثمارات البينية داخل قطر، كما أستحوذ على نسبة (٨٦.٧%) و(٨٢.٢%) و(٧٨.٩%) في كل من تونس والمغرب والإمارات على التوالي، وبالنسبة للقطاع الصناعي فقد سجلت السعودية نسبة (٧٧.١%) والسودان نسبة (٧٠.٤%)، في حين أحتل القطاع الزراعي السوداني المرتبة الأولى بحوالي (٢٠.١%) تلتها اليمن بنسبة (١٩.٦%).

وفي عام (٢٠٠٣) تركزت الاستثمارات العربية البينية على قطاع الخدمات ، إذ أستحوذ في المتوسط على نسبة (٥٢%) وتلاه القطاع الصناعي بنسبة (٢٤%) ومن ثم قطاعات أخرى غير محددة المصدر نسبة (١٤%) وأخيراً القطاع الزراعي نسبة (١٠%)[٢١]. فقد أستحوذ قطاع الخدمات المغربي على نسبة (٩٩.٦٨%) من إجمالي الاستثمارات العربية داخل المغرب، كما سجل في البحرين نسبة (٩٧.٣٩%) من إجمالي الاستثمارات البينية داخل البحرين، وسجل القطاع الصناعي نسبة مرتفعة وصلت إلى نسبة (٩٨,٣%) و(٩٧.٠٧%) و(٨٦%) من إجمالي الاستثمارات العربية الداخلة إلى كل من سوريا واليمن والأردن على التوالي، بينما سجل القطاع الزراعي أعلى نسبة في السودان عندما بلغ (٧٩.٥%) من أجمالي الاستثمارات البينية داخل السودان. أما في عام (٢٠٠٥) فقد أستمر قطاع الخدمات في الحصول على أعلى نسبة من الاستثمارات العربية البينية، إذ أستحوذ على ما نسبته (٨٤.٥%) من أجمالي الاستثمارات، ويعود ذلك إلى الاستثمارات الكبرى في مشاريع البنى التحتية وخصوصاً مشاريع تطوير المدن الصناعية، إضافة إلى الاستثمارات في قطاع الاتصالات والخدمات المالية والعقارات والسياحة، أما القطاع الصناعي فقد أستحوذ على نسبة (٦.١%) من أجمالي الاستثمارات، وحصل القطاع الزراعي على أقل من نسبة (١%) واستحوذت قطاعات أخرى لم تحدد من المصدر على (٩.٤%) من أجمالي الاستثمارات[٢٢].

وأستحوذ قطاع الخدمات في السعودية على ما نسبته (٩٢.٦%) من أجمالي الاستثمارات العربية داخل السعودية، كما أستحوذ على نسبة (٨٤.٩٧%) و(٨٢.٣٨%) و(٧٥.٤٥%) من أجمالي الاستثمارات العربية البينية الداخلة إلى كل من المغرب والجزائر وتونس على التوالي، وسجل القطاع الصناعي نسبة مرتفعة بلغت (٩٨.٠٣%) من أجمالي الاستثمارات العربية داخل اليمن، ثم جاءت ليبيا بنسبة وصلت إلى (٤٧.٧%) من أجمالي الاستثمارات العربية داخل ليبيا.

واستمر القطاع الزراعي في تسجيل نسب منخفضة، فقد بلغت أعلى مستوياتها في مصر بنسبة (٤%) من أجمالي الاستثمارات العربية الداخلة إلى مصر ونسبة (٠.٥٦%) و(٠.٣٤%) و(٠.١٠%) من أجمالي الاستثمارات العربية الداخلة إلى كل من الأردن والسودان والمغرب.

ونستطيع القول أجمالاً إن الاستثمارات العربية البينية اتصفت بالتذبذب سواء من حيث حصة البلدان المصدرة أو المضيفة أو من حيث التوزيع القطاعي لها طيلة مدة الدراسة.

الاستنتاجات والتوصيات

أولاً:- الاستنتاجات

١- تعاني غالبية البلدان العربية من مشاكل اقتصادية واجتماعية وسياسية متعددة تعوق عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، لكن الأمر الأكثر خطورة على اقتصادياتها هو أنها تعاني من توفر الفوائض المالية غير المستغلة بصورة جيدة، وهو ما يدفعها للخروج إلى الأسواق العالمية لعدم توفر المناخ الاستثماري الملائم ، حيث قدرت المؤسسة العربية لضمان الاستثمار هذه الأموال ما بين (٨٠٠-١٠٠٠) مليار دولار، في حين يقدرها مجلس الوحدة الاقتصادية العربية بحوالي (١٤٠٠) مليار دولار، وهذه الأموال في أغلبها استثمارات خاصة يملكها أشخاص أو شركات من جنسيات عربية مختلفة، مع جزء قليل من الاستثمارات العامة التي تعود ملكيتها لحكومات عربية وتحديداً خليجية.

٢- تتمثل العوامل التي تدفع رؤوس الأموال العربية إلى الهجرة في تخبط الأنظمة التشريعية وعدم ثبات القوانين الحاكمة للعملية الاستثمارية المحلية وضعف الأسواق المالية وعدم توفر المعلومات الكافية للمستثمرين عن حجم ونوعية الفرص الاستثمارية .

٣- تعاني البلدان العربية من انخفاض نسبة الاستثمار العربي البيني قياساً بالاستثمار العربي الدولي، إذ إن الاقتصادات العربية أكثر انفتاحاً أمام الاقتصادات الغربية وبالتالي أمام استثماراتها من أمام الاقتصادات العربية ، وهذا الانخفاض في الاستثمارات البينية يعود إلى نقص وتخلف البنى التحتية الملائمة وعدم الاستقرار السياسي وغياب الثقة بالمناخ الاستثماري السائد في البلدان العربية بالإضافة إلى النقص الكبير في كفاءة الإجراءات الإدارية والمؤسسية المصاحبة للمشاريع الاستثمارية.

٤- تصدرت ليبيا قائمة البلدان العربية المصدرة للاستثمارات البينية حيث تشكل استثماراتها الداخلة إلى الجزائر نسبة (٥٣%) ثم تلتها السعودية بنسبة وصلت إلى (٤٧.٤%) من الاستثمارات الداخلة إلى الإمارات، في حين تصدرت السعودية قائمة البلدان العربية المضيفة للاستثمارات العربية بحوالي (٧٢١.٢) مليون دولار وهو ما نسبته (٢٩.٥%) من إجمالي الاستثمارات العربية البينية خلال عام (٢٠٠١)، واستمرت في الصدارة لتبلغ حوالي (٢٨٧٩٧) مليون دولار وهو ما نسبته (٧٥.٨%) من أجمالي الاستثمارات البينية عام (٢٠٠٥).

٥- تتركز الاستثمارات العربية في قطاع الخدمات بالدرجة الأولى بينما لا تحضى القطاعات الإنتاجية إلا بأهمية بسيطة جداً مما عكس رغبة المستثمرين العرب بالحصول على الأرباح السريعة خوفاً من المخاطر أو أنها تحتاج إلى استثمارات ضخمة.

ثانيا:- التوصيات

١- العمل على إنشاء وتمويل المشروعات التنموية التي تتطلبها عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية في البلدان النامية ومنها العربية، وليس المشاريع التي تخدم مصالح الشركات متعددة الجنسية واستراتيجياتها في تحقيق الأرباح، وبالتالي التحول من مشاريع إنتاج وتصدير المواد الخام إلى المشاريع التي تنتج سلع إنتاجية تساهم في العملية التنموية.

٢- إن التطورات الحاصلة في البيئة الاقتصادية العالمية، تتطلب من البلدان النامية ومنها العربية الاستمرار في الجهود المبذولة في تحسين مناخها الاستثماري عن طريق سياسات أصلاح اقتصادي ومالي متمثلة في خصخصة بعض القطاعات إلى جانب القطاع العام وتعويم عملاتها، وإنشاء مناطق صناعية حرة معفية من الضرائب، والعمل على خفض رسوم الاستيراد والتصدير وإزالة القيود الفنية أمام التجارة البينية وأمام حرية تدفق رأس المال عبر الحدود.

٣- تعزيز العمل العربي المشترك عن طريق الخطوات الواسعة لتعزيز مناخ الاستثمار فيما بين البلدان العربية وتوقيع الاتفاقيات الثنائية في مجال الاستثمار وحماية رأس المال ، وتنظيم العمل وحرية انتقال الأفراد والسلع بين البلدان العربية وإعادة تنظيم حركة رؤوس الأموال من دول الفائض إلى دول العجز.

٤- بذل وتعزيز الجهود القطرية والإقليمية العربية الهادفة إلى تشجيع أصحاب رؤوس الأموال العربية المهاجرة على إعادة استثماراتهم في الخارج إلى الوطن، وتوفير فرص استثمارية لهم في الداخل، وهذا يتم بتعزيز المناخ الاستثماري وتحرير الاقتصاد، وتعزيز أسعار الفائدة في الأسواق المحلية مقابل الأجنبية وعدم المبالغة في أسعار صرف العملات المحلية، وتقليل المخاطرة السياسية وتطوير القطاع المالي.

٥- يتعين على البلدان العربية تغيير هيكل المصادر الخارجية للتمويل من الاعتماد على القروض الخارجية إلى الاعتماد على الاستثمار العربي البيني كمصدر رئيسي لتمويل عملية التنمية الاقتصادية، وذلك للمزايا التي يتمتع بها هذا النوع من الاستثمار وكونه لا يعرض البلد لازمات مالية مفاجئة وأكثر استقراراً ولا يترتب عليه أعباء ثابتة.

٦- إعادة النظر بتشريعات الاستثمار لما يخدم توجيه الاستثمارات نحو القطاعات الإنتاجية والبنى التحتية التي تخدم عملية التنمية الاقتصادية وتسرعها وتديمها.

الهوامش

[١] – إسماعيل الزبيدي، (النفط والتنمية في الدول العربية) مجلة النفط والتعاون العربي، المجلد (٢١)، العدد (٧٣)، الأمانة العامة لمنظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول، الصفاة، الكويت، ١٩٩٥، ص٧٩.

[٢] – المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، (نشرة ضمان الاستثمار)، نشرة فصلية تصدر عن المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، السنة الثانية عشر، العدد (٨٠)، الصفاة، الكويت، حزيران ١٩٩٤، ص٢.

[٣] – المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، (نشرة ضمان الاستثمار) نشرة فصلية تصدر عن المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، السنة الثانية عشر، العدد (٧٨)، الصفاة، الكويت، نيسان ١٩٩٤، ص٢.

[٤] – غرفة تجارة وصناعة قطر، (الاتجاهات الرئيسية للاستثمارات البينية كأداة للتكامل بين الاقتصاديات العربية) المؤتمر السادس لرجال الأعمال والمستثمرين العرب المنعقد في الإسكندرية، مصر للفترة ٢٩ – ٣١ أيار، ١٩٩٥، ص٧٤١.

[٥] – سميح مسعود، (المشروعات العربية المشتركة: واقعها، أهميتها، معوقاتها ومستقبلها)، سلسلة كتب المستقبل العربي، رقم (١٢)، التكامل الاقتصادي العربي الواقع والآفاق، بيروت، الطبعة الأولى، ١٩٩٨، ص١٢٢.

6– Florence Eid, (foreign investment in the arab world: creating the missing link) wp 10309, Economic forum,1998, p. 6.

٧– الاسكوا، (مسح التطورات الاقتصادية والاجتماعية في منطقة الاسكوا ٢٠٠٢ – ٢٠٠١)، الأمم المتحدة، نيويورك، ٢٠٠٣، ص٦٣.

٨– الاسكوا، (مسح التطورات الاقتصادية والاجتماعية في منطقة الاسكوا ٢٠٠٠ – ٢٠٠١)، الأمم المتحدة، نيويورك، ٢٠٠٢، ص٨٨.

٩– الاسكوا، (مسح التطورات الاقتصادية والاجتماعية في منطقة الاسكوا ٢٠٠٠ – ٢٠٠١)، مصدر سابق، ص٨٩ – ٨٨.

١٠– آمال شلال، (التنمية العربية في ظل العولمة)، سلسلة المائدة الحرة (٣٧)، العولمة والمستقبل العربي، بيت الحكمة، بغداد، نيسان ١٩٩٨، ص١٩٨.

١١– حميد الجميلي، (تدفقات الاستثمار الأجنبي في الاقتصاد العالمي: الأبعاد والانعكاسات)، مجلة تنمية الرافدين، المجلد ٢٤/٣، العدد (٦٩)، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الموصل، ٢٠٠٢، ص١٤٨.

[١٢] – الاسكو، (التوقعات والتنبؤات العالمية لمنطقة الاسكو: دور الاستثمار والإنفاق العام في النمو الاقتصادي)، العدد رقم (٢)، الأمم المتحدة، نيويورك، ٢٠٠٥، ص٧.

[١٣] – المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، (نشرة ضمان الاستثمار) نشرة فصلية تصدر عن المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، السنة الرابعة والعشرون، العدد الفصلي الأول، ٢٠٠٦، ص١٢.

[١٤]– يحيى حمود حسن، (دور الاستثمار الأجنبي في دمج اقتصاد دول مجلس التعاون الخليجي بالاقتصاد العالمي) مجلة العلوم الاقتصادية، العدد (١٨)، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة البصرة، نيسان ٢٠٠٦، ص ٨٨.

[١٥] – محمد رضا العدل، (الاستثمار في المنطقة العربية ومواجهة التوترات الراهنة) مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، مجلس الوزراء، جمهورية مصر العربية، فبراير ٢٠٠٣، ص١٧.

[١٦] – راتب الشلاح، (المستجدات الدولية والاستثمارات العربية البينية) ورقة عمل مقدمة إلى المؤتمر السابع لرجال الأعمال والمستثمرين العرب، بيروت، لبنان، ١٨ – ٢٠ تشرين الأول، ١٩٩٧، ص١٩٧ .

[١٧] – صندوق النقد العربي وآخرون، (التقرير الاقتصادي العربي الموحد ١٩٩٨)، الإمارات العربية المتحدة، أبو ظبي ، ١٩٩٨، ص١٥٣.

[١٨] – مؤسسة تشجيع الاستثمار الأردنية، (تدفقات الاستثمار المباشر بين الدول العربية: حالة الأردن) مؤتمر التجارة العربية البينية والتكامل الاقتصادي للفترة من ٢٠ – ٢٢ أيلول، عمان، الأردن، ٢٠٠٤، ص٧٥٠.

[١٩]– المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، (تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية ٢٠٠١)، الصفاة، الكويت، ٢٠٠١، ص٣٧.

[٢٠] – إبراهيم سعد الدين عبد الله، (دور الدولة في النشاط الاقتصادي في الوطن العربي: قضايا عامة ونظرة مستقبلية)، سلسلة كتب المستقبل العربي (١٣)، دراسات في التنمية العربية الواقع والآفاق، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، آب ١٩٩٨، ص١٤٧ – ١٤٨.

[٢١] – الاسكوا، (الاستعراض السنوي للتطورات في مجال العولمة والتكامل الإقليمي في منطقة الاسكوا، ٢٠٠٤)، الأمم المتحدة، نيويورك، ٢٠٠٥، ص٤٧.

[٢٢]– المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، (تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية ٢٠٠٥)، مصدر سابق، ص.٣٤

٢٣ – مصادر الجداول

- UNCTAD (world investment Report: FDI From Developing and Transition Economies: Implication for Development), Different Numbers, U.N, New York and Geneva.

- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، (تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية)، أعداد مختلفة، الصفاة، الكويت.

This document was created with Win2PDF available at http://www.win2pdf.com.
The unregistered version of Win2PDF is for evaluation or non-commercial use only.
This page will not be added after purchasing Win2PDF.